توصيات الحلقة العلمية الأولى
لاستصلاح الأراضي في مصر

المنعقدة فى دار نقابة المهن الزراعية بالقاهرة
من ٢٨ إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧

أولا — التوسع الزراعى :

ترى الجمعية أن التوسع الزراعى يجب أن يشمل الأراضى داخل الزمام فى الدلتا والوادى ، والأراضى التى خارج هذه المناطق فى الصحراء والواحات.

ومن التقارير التى ألقيت عن مناطق التوسع الزراعى ، وعن العوامل الطبيعية التى تحدد أفضلية البدء باستصلاح منطقة عن أخرى اتضح أنه يمكن العمل على استصلاح مناطق فى غرب الترعة النوبارية والصحراء الشرقية والمناطق الموجودة فى شمال الدلتا والواحات ووادى العريش ، وهى مساحات تزيد عن أربعة ملايين من الأفدنة .

ثانياً — أفضلية البدء باستصلاح مساحة معينة من الأرض :

قبل البدء فى تنفيذ أى مشروع لاستصلاح الأراضى يجب أن يسبقه حصر تصنيفى للمساحة المراد استصلاحها ، وحصر شامل لمصادر المياه التى يمكن توفيرها ، وأن تقرر أسبقية مشروعات الاستصلاح على أساس سرعة استجابة الأرض لعمليات الاستصلاح ومدى حاجتها من الماء والحصول على أكبر فائدة لمقدار معين من مصدر الماء ، فمن المقرر أن كمية الماء الصالحة هى العامل المحدد للتوسع الزراعى .

ولما كان الحصر التصنيفى للأراضى موزعا بين عدد من الهيئات كل منها يتبع نظاما خاصاً فإن الجمعية ترى أن من الضرورى وضع نظام مشترك لحصر الأراضى لأغراض التوسع الزراعى وكذلك الطرق التى تتبع فى حالة حصر الأراضى المزروعة فعلا . وتقترح الجمعية إقامة حلقة خاصة لمناقشة

هذا الموضوع ووضعه على أساس من الدراسة والبحث حتى يؤدى الغرض منه بأقل من التكاليف الممكنة وفى أسرع وقت. وترى كذلك توزيع أعمال حصر الأراضى بين أقسام الأراضى بكليات الزراعة بالجامعات، ووزارة الزراعة كما هو الحال فى أكثر بلاد العالم

ثالثاً — زراعة الصحراء:

ترى الجمعية أن زراعة الصحراء تختلف فى طبيعتها عن زراعة أراضى الوادى، إذ يجب اختيار المحاصيل التى تتحمل الجفاف وذات الاحتياجات المائية المنخفضة، وليس من الضرورى أن تكون الزراعة مستمرة، بل تتركز فى الأماكن التى توجد بها الأراضى الصالحة والماء ذو الخواص الملائمة.

ومن الدراسات التى قدمت عن أراضى الواحات اتضح أن هناك مساحات واسعة بالواحات الخارجة يمكن استصلاحها وزراعتها على مياه العيون أو الآبار. وترى الجمعية أن من الضرورى وضع المشروعات المتكاملة لاستصلاح هذه الأراضى، وهى تشمل تيسير المواصلات، والإسكان، وتوفير الايدى العاملة المدربة وغيرها من العمليات الاساسية فى تعمير هذه المناطق قبل بدء التوسع فى استصلاحها على نطاق كبير.

رابعاً — المحافظة على مياه الرى:

لما كان الماء هو العامل المحدد للتوسع الزراعى فى مصر فإن المحافظة عليه يجب أن تحتل المكان الأول، ولهذا ترى الجمعية أن طريقة الرى بالرش تعتبر وسيلة ناجحة للاقتصاد فى المياه المستعملة فى رى الأراضى الخفيفة القوام، والتى تحتاج إلى نفقات عالية لتسويتها. وقد اتضح من التقارير المقدمة أن كميات المياه التى يمكن اقتصادها تزيد عن ثلثى الكمية المستعملة فى الرى بالغمر، علاوة على مميزات الرش الأخرى.

وتوصى الجمعية بضرورة الاستمرار فى البحوث الخاصة بالرى

بالرش والتوسع فى دراسته لمعرفة مدى تأثيره على الارض وأنواع الفقد التى يتعرض لها ، وعمق الاختراق وصلاحيته لأنواع معينة من النباتات الاقتصادية .

خامساً — المقننات المائية :

اتضح من الابحاث التى ألقيت فى موضوع المقننات المائية للمحاصيل بالاراضى المختلفة أنه يجب الاستمرار فى هذه الدراسات على نطاق واسع فإن النتائج المتحصل عليها الآن تبشر بنتائج مهمة من حيث استعمال المياه وما قد ينتج عن ذلك من المحافظة على جزء كبير منها ، إذ اتضح أنه لا إسراف فى رى بعض المحاصيل كالذرة ، وأن الإسراف يحدث بدرجة متوسطة فى القطن ، بدرجة كبيرة فى البرسيم ، كما اتضح أنه تمكن الاستفادة من المعلومات المناخية فى تقدير الاحتياجات الفعلية للمحاصيل بمناطق القطر المختلفة .

وتقترح الجمعية ضرورة تنسيق هذه الدراسات بين الاقسام المختلفة بكليات الزراعة ووزارة الزراعة ، وتفتيش أبحاث الرى والصرف بوزارة الاشغال .

سادساً — استعمال المياه الجوفية :

اتضح من الابحاث التى ألقيت أنه يمكن استعمال المياه الجوفية للرى الاساس وللصرف الثانوى بمساحة كبيرة من الاراضى المصرية جنوب كنتورة ، وأن المعلومات التى حصلت عليها لجنة الصرف تمكننا من البدء فى استغلال هذا المصدر استغلالا على نطاق واسع مع السير فى الابحاث الخاصة به ، وأن الاستغلال سيكون لنوع من الآبار غير العميقة وهذا الاستغلال سيوفر كميات كبيرة من المياه تمكن من التوسع فى مساحات كبيرة

سابعاً — استعمال مياه الصرف :

اتضح من الابحاث التى ألقيت أن جزءاً كبيراً يزيد عن مليارين من الماء

لم يستغل للآن ، وترى الجمعية ضرورة البدء فى استعمال هذا الجزء إما مباشرة أو بعد خلطه بمياه النيل ، على أنه لا يصح استعمال المياه الجوفية أو مياه المصارف المخلوطة فى أراض بها نسبة من الأملاح أقل من نسبة الأملاح الموجودة فى هذه المياه ، بل ترى الجمعية استعمالها فى أراضى الإصلاح الجديدة ،وعلى الأخص فى المناطق الصحراوية والأراضى الملحية بشمال الدلتا.

ثامنا — الصرف المغطى :

اتضح أن الصرف المغطى وسيلة ناجحة للتحكم فى الاملاح يمكن اتباعها ما دامت مواصفاتها ملائمة ، وترى الجمعية أنه لا يصح أن تقل أقطار المواسير عن ٣ بوصات ، ولا تقل المسافة بينهما عن عشرين متراً،ولا تقل أعماقها عن ١١٠ - ١٢٥ سم،مع ضرورة صيانتها صيانة مستمرة حتى تؤدى الغرض منها فى التخلص من المياه الزائدة وإزالة الأملاح . وتوصى اللجنة باتباع هذه الطريقة فى المناطق التى يمكن اتباع هذه الطريقة فيها كوسيلة للمحافظة على الاراضى وتوفير مساحة لا تقل عن ١٠٪ من الأراضى المنزرعة .

تاسعاً — العوامل الاقتصادية :

توصى الجمعية بأن تسير مشروعات زيادة إنتاج الاراضى المزروعة جنبا إلى جنب مع مشروعات استصلاح الاراضى الجديدة .

وترى أن تنمية القطاع الزراعى ضرورى لتنمية القطاع الصناعى،وأن مشروعات التوسع الزراعى تحتاج إلى نسبة كبيرة من اعتمادات التنمية الاقتصادية

وتوصى الجمعية بأن تقوم الحكومة بتنصيف المنشآت الرئيسية للرى والصرف والطرق وما تحتاج إليه مشروعات التعمير من خدمات،وأن تعمل الحكومة على تيسير تمويل مشروعات استصلاح الاراضى للأفراد أو للشركات

بتكوين جهاز تمويلى خاص باستصلاح الأراضى كإنشاء بنك تساهم فيه الهيئات المختلفة لإقراض المستغلين بهذه المشروعات بشروط سخية .

عاشراً — المحافظة على الأراضى والمياه :

ترى الجمعية أن سياسة المحافظة على الأراضى والمياه هى حجر الزاوية فى المستقبل ولابد من توحيد الهيئات التى تعمل فى هذا الموضوع فى هيئة واحدة تتولى التوجيه والتنسيق والإشراف ووضع الخطط لتحقيق أهداف المحافظة على الأراضى والمياه . ولما كانت الدراسات الاساسية فى الاراضى وعلاقة الأرض بالمياه ومشاكل الملوحة ومشاكل الأراضى الصحراوية ضرورية للمشرفين على أبحاث الأراضى فى مصر ، ترى الجمعية أن تستفيد الدولة من إمكانيات معمل أبحاث الملوحة ومعهد الصحارى فى تخريج إخصائيين ، وأن يلحق معهد الصحراء فى كلية الزراعة بجامعة عين شمس ويخصص لأبحاث الأراضى الصحراوية ويلحق عمل أبحاث الملوحة فى كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية ويخصص لابحاث الأراضى الملحة وتحسين الأراضى المنزرعة الآن .

حادى عشر — إنشاء مجلس خاص للعلوم والأبحاث الزراعية :

حيث إن عوامل الإنتاج الزراعى مترابطة فلابد من التنسيق بينها بإنشاء مجلس خاص للعلوم والبحوث الزراعية يتولى توجيه البحوث الزراعية نحو حل المشكلات الرئيسية والتنسيق بينها والإفادة من الإمكانيات العلمية والمعملية والبحثية الموجودة بالهيئات المختلفة فى القيام ببرامج البحث اللازم لحل هذه المشكلات كما تقوم باقتراح التغيير الذى ترى ضرورة له فى التعليم الزراعى بحيث يحقق الاهداف التى تنشدها الدولة من ورائه .